الحرية الجنسية في فرنسا وآثارها

إعداد

أ.د. سعد خليفة العبار

أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله - بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة بنغازي

الملخص

بعد مطالبات شعبية مدعومة من أهل الفكر والسياسة في فرنسا، ألغيت نصوص تجريم الزنا، وأبيحت كل الممارسات الجنسية، بكل صورها وأشكالها، ما لم ترتكب ضد قاصرين أو بدون تراضي، وبعد مرور قرابة نصف قرن على هذا الإلغاء ينبغي التوقف لملاحظة آثار هذا التحرر الجنسي على ذلك المجتمع، والتي اتخذت أشكالا متعددة، طالت نواحيه الاجتماعية والجنائية والاقتصادية، بل وحتى بنية المجتمع الفرنسي السكانية ولغته، وهذا ما سيجري متابعته في هذا البحث.

كلمات مفتاحية: حرية جنسية- زنا بالمحارم- زواج- عنف زوجي- علب ليل.

Abstract

Sexual freedom in France and its effects

After popular demands supported by intellectuals and politicians in France, the provisions criminalizing adultery were abolished, and all sexual practices were permitted, in all their forms and shapes, unless they were committed against minors or without consent. Nearly half a century after this abolition, we must stop to notice the effects of this sexual liberation on That society, which took multiple forms, affected its social, criminal, and economic aspects, and even the demographic structure of French society and its language. This is what will be followed in this research.

مقدمة

إن الحمد لله، نحمد ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعاملين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم البعث والنشور، وبعد:

فبعد مطالبات طلابية وشعبية وحقوقية، دعمها كبار رجالات الإعلام والسياسة، أبيحت سنة 1975م قانونا في فرنسا كل الممارسات الجنسية[1]، حتى الشاذة منها، فاتجهت الدولة إلى تحليل المحرمات، وسخرت أجهزتها لحمايتها، بدعوى الحرية واحترام إرادة الفرد[2]، ولم يظل منها ممنوعا غير التعدي على القاصرين، ممن هم أقل من 15 سنة، وتلك التي تمارس بغير تراضٍ ولو بين الزوجين، وبهذا يكون قد انقضي جيلان على هذا الحدث، وظهرت آثاره واضحة على المجتمع الفرنسي، وضربت في أعماق بنيته، وصارت تزداد تجذرا واستفحالا من خلال الدراسات التي أعدت في فرنسا، وعلى خلاف ما يبدو ظاهريا من تطور وازدهار مادي وبحبوحة في العيش، فإن الحياة هناك تحولت إلى ما يشبه البهيمية، حيث طالت هذه الآثار أساسيات المجتمع والدولة، فنالت من العلاقات الاجتماعية فدمرتها، وأشاعت كل ما يكمن تخيله من ممارسات جنسية لا تقبلها فطرة ولا إنسانية، كما تضرر اقتصاد البلاد، بل كان لهذا الحدث آثاره حتى على اللغة الفرنسية وعلى التركيبة السكانية.

ولكي نُظهر شيئا من مظاهر العفة في ديننا، ونبرز مقاصد تحريمه لهذه الممارسات الشاذة، رأينا المقارنة بمثال واقعي، هتكت فيه كل المحرمات، وأبيحت فيه كل المحظورات، وهو المجتمع الفرنسي، لنلقي نظرة إحصائية تحليلية على تلك الآثار التي عصفت بضروريات المجتمع، وأحالت الحياة فيه إلى غابة، بل أسوأ، ولهذا سندرس تباعا هذه الآثار في مطالب أربعة، تتناول تباعا الآثار الاجتماعية للحرية الجنسية في فرنسا، فالآثار الجنائية لهذه الحرية فالاقتصادية، ثم آثارها على اللغة الفرنسية، بعد أن يسبق هذا مطلب نعرض فيه للمراد بالحرية الجنسية.

حدود البحث ومنهجه:

كما هو ظاهر من العنوان، يقتصر هذا البحث على إبراز أهم الآثار التي أحدثها التحرر الجنسي، وبيانها بصورة عامة، لا تقوم على تتبع التفاصيل والجري وراءها، دون تبرير تلك الآثار أو تعليلها، كونها آثار مباشرة ترتبت على تلك الحرية، ودون مقارنتها بغيرها من النظم، حتى الإسلامي منها، فالبحث غايته وصفية، ومنهجه كذلك، مما استدعى التتبع والاستقصاء، دون التفسير والتعليل، وحدوده المكانية فقط البلاد الفرنسية، وزمانيا فترة ما بعد تشريع التحرر الجنسي، وتحديدا السنوات القريبة من عصرنا.

إشكالية البحث:

السؤال الذي يدور عليه هذا البحث يتمحور حول الآثار المباشرة التي نتجت عن التحرر الجنسي بعد استقرار تلك الحالة، وظهور نتائجها للعيان، دون تتبع ما وقع من آثار بصورة غير مباشرة، ويتفرع عن هذا السؤال تفصيل يوجب بيان تلك الآثار حسب المجال الذي مسته، فظهرت فيه بصورة أكثر وضوحا.

خطة البحث:

جرى تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب، بحسب ما مسته تلك الآثار، فكان أولها للآثار الاجتماعية، وثانيها للآثار الجنائية لهذه الحرية، وثالثها لآثارها الاقتصادية، وآخرها لآثارها على اللغة الفرنسية، بعد أن سبق كل هذا مطلب تمهيد جرى فيه بيان ماهية الحرية الجنسية في فرنسا.

مطلب تمهيدي
ماهية الحرية الجنسية في فرنسا

المراد بالحرية الجنسية في فرنسا في هذا البحث ليس فقط إباحة هذه العلاقات، وجعل ذلك هو الأصل فيها، أي عدم تجريمها وعدم العقاب عليها، بل المراد أنها صارت محمية قانونا، لأنها حق لمن يمارسها، ولذا لم يعد من المقبول ليس فقط منعها، بل حتى الحديث عن ذلك، فمن تجرأ ومنع أحد ذوي قرابته أو من له سلطة عليه، بأي شكل كان، من ممارسة "حقه" في إنشاء علاقة جنسية مع الغير، وتحت أي صورة كانت، ففعله مجرّم، وعقابه واجب قانونا.

فالأصل في العلاقة الجنسية، أيا كان شكلها، وأيا كان الطرف الذي مورست معه، وفي أي مكان وقع ذلك، وتحت أي ظروف جرت، أنها مشروعة قانونا، بل ربما مشجع عليها، وهي على هذا ليست بحاجة إلى نص قانوني أو دليل مادي لإثبات مشروعيتها، فهي مشروعة ومجازة قانونا، وعلى من يدعي العكس الإثبات والإتيان بدليل نصي عقابي، وسيخضع هذا النص للتفسير وفق المنهج القانوني، كونه نصا تجريميا، فلا يُتوسع في تفسيره، ولا يقاس عليه غيره، بل يؤخذ تطبيقه على أضيق نطاق، مع مراعاة أن يكون الأصلح من وجوه تفسيره بالنسبة للمتهم هو الأولى بالتطبيق.

ويبدو أن للحرية الجنسية ثلاثة صور، أولها حرية التوجه الجنسي، أي الحرية في ممارسة الجنس مع أي طرف، وهذا ينسحب ليس فقط على ممارسته بين متخلفي الجنس، أي بين ذكر وأنثى، بل يشمل أيضا المثلية الجنسية، والممارسة الجماعية، بل حتى ممارسته مع الحيوانات وباستعمال الأدوات، سواء كانت صناعية، أم طبيعية كالفواكه والخضروات، وثانيها حرية تغيير الهوية الجنسية، أي التحول من جنس لآخر، وثالثها حرية التجارة الجنسية للجسد، أي أن للمرء ممارسة الجنس بمقابل مع كل من شاء، بل إن له استثمار جسده، بعرضه في أي مكان، وبأي شكل كان، نظير عوض مادي[3].

ويعد هذا الحق أحد أهم الحقوق الشخصية، المتعلقة بالحق في الخصوصية، وهو يعلو على أي تشريع آخر، فكل قانون أو تشريع أدنى منه يقيد هذا الحق أو يمنعه أو يحد منه هو باطل لمخالفته للدستور، وهو على هذا محمي قانونا من أي اعتداء مادي أو قانوني عليه، لأن لكل شخص التصرف في جسده كما يحلو له، وله التحكم فيه بالصورة التي يراها مناسبة له، لأنه مملوك له[4].

وينبني على هذا أن كل شخص حر في اختيار شريكه في ممارسة الجنس، أيا كان شكل علاقته به، فلا موانع تحول بينه وبين ما اختاره، ولا قيود تحد من رغبته في تحقيق مراده، ولهما –وحدهما- الحق في تحديد شكل الممارسة وزمانها وضوابطها، فما ارتضياه من ذلك حماه القانون لهما، فالأصل ألا تتم العلاقة إلا برضا طرفيها، أو أطرافها إن كانت علاقة

جماعية، وكل تصرف غير إرادي، ولو كان بين زوجين، هو غير مشروع قانونا، كالتحرش الجنسي والاغتصاب وما إلى ذلك إذا كان بغير رضا، ولو وقع من زوج على زوجته[5].

ويبدو أن نطاق الحرية الجنسية يتسع بمرور الزمن، فما كان ممنوعا هو اليوم مباح ومشروع، وهذا التحول غالبا ما يحدث بعد جولات من النقاش المجتمعي، وانتشار الممارسة حتى يستفحل أمرها، وتخرج عن نطاق السيطرة، فيأتي القانون ليقرها بعد أن أصبحت واقعا، وهذا ما حدث مع زواج المثليين، فهو وإن كان لا يزال في فرنسا ممنوعا قانونا، فهو ممارس واقعا، وغير معاقب عليه حقيقةً، لأن المجتمع بقيمه قد قبله على أنه أحد صور الحرية الجنسية، والقانون في نصوصه يساير غالبا ما درج عليه المجتمع من عادات، وما استقر في ضميره من قيم[6]، والدولة بتشريعاتها لا تتدخل إلا عندما يتم عدم احترام أو انتهاك هذه القيم، فتجبر من تعدى عليها بقوة العقاب على احترامها، وعلى هذا فالإرادة المشاركة للمتعاشرين جنسيا هي قانونا فوق كل اعتبار، ولا أهمية لما قر في المجتمع من قيم وأخلاق وأحكام دينية أو غير ذلك، فالقيمة الأعلى فوق كل هذا هي الحرية، بصورها كلها، بما فيها الحرية الجنسية.

وليس على هذه الحرية من قيد إلا اثنان، أولهما العلاقات القائمة على غير رضا، ولو كان أساسها مشروعا، كما في حال اغتصاب الزوج لزوجته، أو إكراهه لها على تلبية رغباته الجنسية دون رضاها، وثانيهما قيد السن، فكل ممارسة بين بالغ وقاصر ممنوعة، ولو كانت بالرضا، فلا قيمة لرضا من لم يبلغ سن الرشد، تلك السن التي صارت بمرور الزمن تتناقص، وتدنو عن حد سن البلوغ، والتي استقرت في فرنسا عند الثامنة عشرة للجنسين، أما سن البلوغ بالنسبة للحرية الجنسية، فقد كانت ست عشرة سنة، ثم خفضت إلى خمس عشرة سنة (المادة 227-25 من قانون العقوبات الفرنسي)، وهذا القيد المانع لا ينسحب على الممارسات بين قاصرين، فهذه مشروعة بشرط أن تقع بتراضيهما.

يضاف إليهما قيد ثالث، وهو في الحقيقة قيد عام على كل العقود المالية، يتمثل في حظر التعاملات القائمة على الاستغلال في شأن التجارة الجنسية، وعلى هذا فلا حظر –في الأصل- على ممارسة الدعارة، ولكن أعمال القوادة القائمة على استغلال المومسات لا تجوز، ليس لأن فعل القوادة مجرم قانونا، بل لأن العقد انبنى على غير أساس سليم قانونا.

وعلى هذا فالحرية الجنسية تعني حماية ممارسة العلاقات الجنسية في الوقت الذي يختاره الشخص، ومع الشريك الذي يختاره، وحظر كل اعتداء على جسده، لأنه يعد تعديا على حريته واحترامه لبدنه، وبناء عليه فلا يعد سلوك أحد الطرفين مشروعا قانونا إلا إذا احترم الطرف الآخر إرادته، ووافقه على ما فعل بكامل حريته[7].

فهذا ما استقر عليه الوضع في فرنسا، ومع هذا فرغم طول البحث لا يمكن الجزم بتاريخ محدد لظهور هذه الظاهرة، والمتمثلة في إباحة العلاقات الجنسية كلها، وأنه لا استثناء على هذا إلا في صورة محددة، منصوص عليها في قانون العقوبات، ولكن الأمر – بالتأكيد- لم يخرج فجأة للعلن، ولم يكن وليد ظرف بعينه، بل هو نتيجة تراكمات اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية، مرت بتغيرات استمرت قرونا، إلى أن وصل المجتمع إلى هذه الحالة من القبول القانوني والاجتماعي للممارسات الجنسية، لدرجة اعتبرها حقا لمن قام بها.

والحق إن ما حدث في فرنسا هو تناغم مع ما عم أوربا، بل كل العالم الغربي، من دعوات للحرية الجنسية في ستينيات القرن الماضي، حاصلها الدعوة إلى حرية ممارسة الجنس، تعاصر معها دعوات للمساواة بين الجنسين، وإباحة الإجهاض والمثلية الجنسية، مما عرف

بالثورة الجنسية[8]، فكان أن صدر قانون 1975م في فرنسا، وفتح في هذا البلد فصلا في نطاق الحقوق الخاصة، والحرية الأخلاقية، القائمة على اختيار نمط الحياة والعلاقة الجنسية، وحرية استعمال وسائل الحمل[9]، فمن حصل على رضا الغير يمكنه أن يفعل معه ما يريد، دون النظر لمخالفة فعله للدين الذي يعتنقه أو قيم المجتمع والأخلاق السائدة فيه[10].

المطلب الأول
الآثار الاجتماعية للحرية الجنسية

الأسرة هي عماد المجتمع وأساسه، وهي في حقيقتها ليست علاقة بين رجل وامرأة، وإنما ينتج عنها شبكة من العلاقات المتداخلة والمتشابكة، بين عدد لا متناهي من الأفراد، قوامها المودة والرحمة والسكنى، تدور كلها حول محورها، وهو العلاقة المشروعة بين الزوج والزوجة، فإن انهارت هذه العلاقة، أو لم توجد أصلا، لم يعد لما انبنى عليها من آثار وعلائق من محل، ولما أدى تشريع التحرر الجنسي في فرنسا إلى إجازة العلاقات بين الرجال والنساء خارج مؤسسة الزواج، فإنها رغم بقائها واقعا وتشريعا، فقد تراجع دورها الاجتماعي، وحل محلها علائق لا تقوم على أي أساس إلا المعاشرة الجنسية الرضائية، وهذا كان له آثاره على مجمل المنظومة الاجتماعية، وتبدو هذه الآثار ظاهرة للعيان، حيث مست كل جوانب الحياة الاجتماعية في فرنسا، وكإشارات عابرة يمكن حصرها فيما يلي:

1- فرغم أن الزواج هو السبيل المشروع في كل المجتمعات لإقامة علاقة بين رجل وامرأة، وهو كذلك في فرنسا، وطوال قرون، فإنه لم يعد السبيل الوحيد المشروع قانونا للممارسة الجنسية، فقد صار ينظر إليه على أنه قيد على الحرية الفردية، لما يرتبه من تكاليف مالية لإنشائه، ومن التزامات مالية وغير مالية بين الزوجين، كل منهما نحو الآخر، وأيضا نحو أبنائهما، ولهذا فقد أخذ عدد عقود الزواج ينحدر معدله سنويا، ففي سنة 2000 عقد 305234 زواج، وانحدر هذا العدد في العام التالي ليكون 295075، ليواصل تراجعه في الأعوام اللاحقة، وإن عرف ارتفاعا طفيفا في بعض السنوات، لكنه ما يلبث أن يعود سيرته الأولى في الانخفاض، حيث كان عدد ما أبرم من عقود زواج سنة 2002 هو 286169، وفي سنة 2003 هو 282756، وفي سنة 2004 كان عددها 278439، ليرتفع قليلا سنة 2005، فيكون 283036، ليواصل تراجعه بمعدل شبه ثابت من التناقص، فيصل عددها سنة 2010 إلى 251654، ويتراجع سنة 2011 إلى 236826، وهكذا في السنوات اللاحقة، ليصل أدناه سنة 2020 فيكون فقط 154581[11].

وبحسب ما نشره المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، فإنه في سنة 2017 عقد 222800 عقد زواج في فرنسا، منها 222000 بين أشخاص من جنس مختلف، أي بين ذكر وأنثى، وسبعة آلاف بين شخصين من ذات الجنس، أي بين ذكرين أو بين أنثيين، وبمقارنة هذه الأرقام بما هي عليه في السنوات السابقة يتبين أن العقود بين متماثلي الجنس في ارتفاع مستمر، فقد زادت خمسة آلاف عن مثيلاتها في عام 2016م، وهذه الزيادة تركزت فيما عقد بين إناث، بل إن هذه العلاقة لم تتوقف عن التزايد منذ عام 2013م، حتى صارت نسبة التزاوج بين النساء فيما بينهن تمثل 42% من عقود الزواج بين مثليين[12].

وتحليل هذه البيانات يقودنا إلى جملة من الملاحظات، تتمثل في:

أ- قلة عدد عقود الزواج، واتجاه عددها نحو الانخفاض سنة بعد أخرى، وهذا عدد قليل بالنسبة لفرنسا التي يتجاوز عدد سكانها الستين مليونا، لو قارناه بليبيا ذات الستة ملايين نسمة، حيث يدور عدد العقود الزوجية المسجلة فيها سنويا حول الأربعين ألف، ويزداد بمعدل يتقارب مع زيادة عدد السكان، وإن كنا نلاحظ القفزة الهائلة سنة 2021م، حيث وصل عددها إلى 133 ألف عقد، ولكن هذا مرجعه إلى تقرير منحة الزواج[13]، وهو بهذا لا يصلح مؤشرا للقياس، ومع هذا فبحساب عدد السكان، نتبين أن فرنسا عدد سكانها عشرة أمثال تقريبا عدد سكان ليبيا، وهذا يوجب أن يزيد عدد الزيجات فيها على الأربعمائة ألف سنويا.

ب- كثير من هذه العقود تبرم بين ذوي أصول غير فرنسية من المهاجرين، وبالذات بين المسلمين منهم، عربا كانوا أم أفارقة، ولكن لا يمكن ضبط ذلك إحصائيا، لأن ديانة الأزواج لا تُثبت في المستندات الرسمية في فرنسا.

ج- كثير من هذه العقود غايتها الحصول على الجنسية الفرنسية، حيث تبرم بين فرنسي أو فرنسية وآخر يسعى من خلال هذا الزواج للحصول على الجنسية الفرنسية، وهي زيجات لا تدوم غالبا بعد إتمام مستندات التجنس[14].

د- لا ينبغي الظن أن إبرام زواج في فرنسا يعني ابتناء العلاقة من أولها على المشروعية، فكثير ما تدوم العلاقة خارج الزواج سنوات، ولا يوثق المتعاشران علاقتهما بزواج مكتوب إلا عند قرب منية أحدهما، تنظيما لعلاقة الإرث المتوقعة بينهما.

هـ- لو أخذنا في الاعتبار أنه ليس كل ما يدرج في هذه الإحصائيات تحت مسمى زواج قد لا يكون كذلك، لانخفض عدد حالات الزواج، ومن هذا أنه أحيانا يدرج فيها نمط من العيش المشترك يسمى باكس (Pacs)، وهو عقد مدني بين شخصين غير متزوجين، من ذات الجنس أو من جنسين مختلفين، ينظمان فيه بإرادتهما ضوابط عيشهما المشترك ومدته، وبالذات النفقات المالية وتقسيم التركة، وهذا الصنف من العقود هو في تزايد، إذ بينما لم يبرم إلا 25 ألف عقد (Pacs) سنة 2002م، هناك ما يقارب 209 ألف عقد سنة 2018م، منها 200 ألف عقد بين أشخاص من جنسين مختلفين[15].

2- أدت شرعنة الحرية الجنسية، ليس فقط إلى تراجع معدل الزواج، بل إلى ارتفاع سن الزواج بالنسبة لمن يُقدم عليه، فهذه السن منذ إباحة كل صنوف العلاقات الجنسية لم تتوقف عن الارتفاع، ففي عام 2017م كان متوسط سن الزواج بين الرجال هو 38.1 عاما، وبين النساء هو 35.6 عاما، بعد أن كانت هذه السن عام 1997م 32.9 بالنسبة للرجال، 30.3 بالنسبة للنساء، أي أنها ارتفعت كمعدل عام أكثر من خمس سنوات عما كانت عليه منذ عشرين سنة، وبالمقابل فإن الزواج بين المثليين يشهد انخفاضا في معدل السن، فبعد أن كان عمر المتعاقدين سنة 2013م في المتوسط هو 49.8 عاما بالنسبة للذكور، و43 عاما بالنسبة للإناث، أصبح سنة 2017م فقط 44 عاما بالنسبة للذكور، و39.1 بالنسبة للإناث[16]، ولو قارنا كل هذه النسب بما كان عليه الحال سنة 1970م، أي قبل إباحة كل العلاقات الجنسية قانونا، لظهر الفارق، حيث كان متوسط سن الزواج 22.6 لدى النساء، و24.7 لدى الرجال[17].

3- أن الرغبة في العيش المشترك كزوجين صار معدلها في انخفاض، إذ عاش 59% من سكان فرنسا حياة زوجية سنة 2019م، مقابل 66% منهم سنة 1982م، وهذا وفق دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، مما عكس ما أسمته الدراسة "أزمة الزواج في فرنسا"، وأنها منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي استقر حالها على الانحدار

المستمر من حيث عدد عقود الزواج، مع ازدياد عدد حالات الزواج بين المثليين، بل إن عام 2022م شهد انخفاضا تاريخيا في عدد حالات الزواج، هو الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية، مع ملاحظة أن العيش المشترك في حياة زوجية يسود بين كبار السن، مما يعكس صورة أخرى للأزمة، ففي عام 1999م كانت 16% من النساء ممن تتراوح أعمارهن بين 80-89 سنة، يعشن كزوجات، وارتفعت سنة 2019م إلى 26%، أما الرجال فقد كانت هذه النسبة بشأنهم 60% سنة 1999، وارتفعت سنة 2019م إلى 65%، وهذا ربما مرجعه إلى ارتفاع متوسط السن في فرنسا، حيث تجاوزت 79 سنة للرجال و85 سنة للنساء، ولو قارنا هذه النسب بمن هم أصغر سنا لبان لنا الفارق، فبالنسبة لمن أعمارهم بين 20-24 سنة فإنه في عام 1975م كانت 54% من النساء يعشن حياة زوجية، مقابل 32% من الرجال، ولكن هذه النسبة لم تتجاوز سنة 2019م 25% بالنسبة للنساء، و14% بالنسبة للذكور[18].

ولأن المتعة صارت هي غاية العلاقة بين الرجل والمرأة، فقد انعكس هذا على حياة بقية أفراد الأسرة، فلم يعد كبار السن من المرغوب في بقائهم داخل إطار الأسرة، تحت رعاية أبنائهم وأحفادهم، فكثرت لهذا في فرنسا مراكز مدفوعة الأجر لإيوائهم، تسمى منازل المتقاعدين (Maisons de retraite)، وصل عددها هذه السنة إلى ثمانية آلاف، يقيم فيها أكثر من 700 ألف فرنسي وفرنسية، ممن تجاوزت أعمارهم 85 سنة، أي أنه من بين 1.2 مليون فرنسي في هذه السن، يعيش هؤلاء السبعمائة ألف خارج أسرهم[19]، والتي لم تعد تتقبل العناية بهم، فهل من دليل أكبر من هذا على التفكك الأسري، ولكن يجدر هنا أن نلاحظ أن هؤلاء كبار السن، هم الجيل ذاته الذي خرج في مظاهرات مطالبا بالتحرر الجنسي.

4- ومما أحدثته الحرية الجنسية من أثر اجتماعي أيضا انخفاض عدد المواليد في فرنسا، فلو تتبعنا الأرقام التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية عن عدد المواليد في فرنسا بعد تشريع التحرر الجنسي، لتبين لنا أنه يأخذ معدلا شبه ثابت، مع ميل قليل وتدريجي نحو الانحدار، فقد ولد في فرنسا سنة 1982م 840 ألف طفل حي، وانخفض هذا العدد إلى 780 ألف طفل سنة 1987م، ثم إلى 750 ألف طفل سنة 1992م، ثم عاد للارتفاع تدريجيا، ليصل قمته سنة 2015م بنحو 830 ألف طفل، ولكنه مع هذا لم يصل لسابق عهده، وعاد سريعا سيرته الأولى في الانخفاض التدريجي، ليصل سنة 2022م إلى 730 ألف طفل[20]، ورغم المزايا المالية التي تقدمها الدولة لمن ينجب أكثر أبناء، من منح مالية عند الإنجاب، تزداد بزيادة عدد الأطفال، وتخفيضات في أجور الكهرباء والنقل العام، وإعانة في السكن المؤجر، فإن العيش في غير زواج لا يتوافق عند من يمارسه مع الأمومة والأبوة أصلا، ولهذا نراه يحجم عند الإنجاب أو لا يكثر منه

المطلب الثاني
الآثار الجنائية للحرية الجنسية

لقد كان تأثير فتح الباب للحرية الجنسية على معدل الجريمة في فرنسا في غاية السوء في السنوات الأخيرة[21]، حتى صارت الأسرة، وأيضا كل علاقة تجمع شخصين تحت سقف واحدة، ولو لم يكونا زوجين، هي الميدان الأثير لممارسة العنف المرتبط بالجنس[22]، فارتفع معدل القتل داخل الأسرة[23]، وأيضا معدل الجرائم الجنسية، لدرجة أن أحدهم لم يتردد في

القول: "إن الأسرة صارت هي الجحيم بعينه" (La famille est devenue l'enfer en soi)[24]، لاستفحال الإجرام بصنوفه والممارسات العنيفة فيها.

ومع أن هذا الارتفاع لمعدل الجريمة طال كل الدول العربية والغربية، التي أباحت بكل الممارسات الجنسية فيها[25]، فإنه في فرنسا ظهر بشكل أشد وأنكى، ففي دراسة صدرت عن معهد الطب الشرعي في باريس عن السنوات ما بين 1990-1999م، وشملت 652 امرأة بالغة، وقعن ضحايا جرائم قتل، تبين أن الزوج كان هو الجاني في 31% من هذه الجرائم، وأن الشريك في العلاقة الجنسية كان هو الجاني في 20% منها، ولم يكن غريبا عن الضحية إلا 15% من الجناة[26].

وهذا الارتفاع في معدل الجرائم داخل الأسرة، المرتبط بالجنس دعا الحكومة الفرنسية سنة 1999م إلى إجراء دراسة معمقة، شملت سبعة آلاف امرأة، حول العنف ضد النساء، وخاصة العنف العائلي، أسند القيام بها للمعهد الوطني للدراسات السكانية في باريس، وقد كشفت هذه الدراسة أن امرأة فرنسية من كل عشر نساء وقعت ضحية للعنف الجسدي أو الاجتماعي أو الجنسي، وأنه خلافا للشائع هذه الجرائم لا تتركز عند الفقراء والمهاجرين، بل إنها تنتشر في كل طبقات المجتمع[27]، وهذا أدى إلى مطالبة الجمعيات النسوية بتعديل قانون العقوبات، وذلك بإضافة نص فيه يلزم الزوج أو الشريك –إذا اعتدى على زوجته أو شريكته جسديا أو نفسيا أو جنسيا- بمغادرة بيتهما المشترك[28]، وقد كان نتيجة هذا أن صدر القانون رقم 399 لسنة 2006 في 4 أبريل 2006م، والمتعلق بمكافحة العنف بين الزوجين أو ضد القاصرين[29].

وقد كان من نتيجة هذه المطالبات النسوية أيضا أن الإليزيه أعلن في 12 يوليو 2006م أن مرتكبي العنف بكل صوره، بما فيه العنف الجنسي، ضد زوجاتهم أو رفيقاتهم في السكنى، لن يستمتعوا بأي تخفيف من العقوبة بعد إدانتهم، فلن يدرجوا في كل عفو عام يصدر، ولن يتمتعوا بأي معاملة تفضيلية أثناء قضائهم للعقوبة، ولن يكون لهم الحق في أي إفراج شرطي، بل إن فعلهم سيعد سابقة خطيرة في العود[30].

ولعل أخطر وأسوأ ما تواجهه الأمة الفرنسية من مخاطر بعد تشريع الحرية الجنسية هو استفحال الزنا بالمحارم[31]، وهنا يجدر التنويه إلى أن المراد به ما يقع على غير بالغين، لم يتجاوزوا الخامسة عشرة، أو على بالغين دون رضاهم، أما ما يقع بالرضا بين أقارب بالغين، أيا كانت درجة القرابة، ولو كان ذلك بين أب وابنته، أو أم وابنها، أو أخ وأخته، وقس على هذا بقية الأقارب، فليس بزنا قانونا أصلا، حتى يشكل زنا بين محارم.

ففي اليوم الوطني لحقوق الطفل، والذي رعته المنظمة الوطنية لضحايا الزنا بالمحارم، وعقد يوم 20 نوفمبر 2023م، وتركز حول الإحصائيات الجديدة للزنا بالمحارم في فرنسا، جرى الانتهاء إلى المطالبة بحملة وطنية لتعديل القانون الجنائي، وتشديد عقاب الزنا بالمحارم، بالنظر للأرقام الصادمة التي كُشف عنها خلال ذلك اليوم، ومنها أنه في سنة 2009م صرح مليوني فرنسي بوقوعهم ضحايا للزنا بالمحارم في صغرهم، وهذا الرقم تجاوز أربعة ملايين سنة 2015م، وأن 32% من الاعتداءات الجنسية التي تقع على الأطفال مرتكبوها من أقارب المجني عليهم، وأن عشر الفرنسيين صرحوا بأنهم في صغرهم وقعوا ضحايا هذه الممارسة، أي ما يشكل 6.7 مليون طفل، 78% منهم من الإناث، و22% منهم من الذكور[32]، بل إن دراسة أجريت سنة 2014م أثبتت أن امرأة من كل خمس نساء، ورجلا من كل 13 أعلن أنه وقع قبل بلوغه ضحية لاعتداء جنسي غير إرادي، مارسه ضده أحد ذوي قرباه[33].

ولأن الأرقام تظهر شيئا من حجم الكارثة، فقد دعا هذا الحكومة الفرنسية العام قبل الماضي إلى تشكيل لجنة مستقلة لدراسة ظاهرة الزنا بالمحارم والعنف الجنسي ضد الأطفال، قدمت نتائج أعمالها في تقرير قدمته في نوفمبر 2023م، نشرت صحيفة جريدة 24 (Le Journal 24) خلاصته، دعت فيه اللجنة إلى وضع خطة حكومية استعجالية على المستوى الوطني لمحاربة هذه الظاهرة، حيث أشارت اللجنة إلى تعرض 160 ألف طفل سنويا لاعتداء جنسي من أحد محارمه، وأنه على مر السنوات الماضية وقع 5.5 مليون فرنسي، ممن هم على قيد الحياة حاليا، ضحية لزنا محارم، تسعة أعشارهم من الإناث، وربع هؤلاء لم تكن أعمارهم عندما وقع عليهم الجرم تتجاوز خمس سنوات[34].

المطلب الثالث

الآثار الاقتصادية للحرية الجنسية

لقد أحدث التحرر الجنسي آثارا على الاقتصاد الفرنسي عبر تحويل النساء، بل الممارسة الجنسية كلها، إلى سلعة تجارية، فشهد السوق الفرنسي نشاطا تسويقيا لصناعة الجنس، من ملابس فاضحة وأدوات للدعارة ومواد إباحية تلبي هذه الشهوات، انطلاقا من أن المرء مالك لجسده، وهو بالتالي حر في التصرف فيه، يفعل به ما كل يروق له[35]، فجرى لهذا تكييف الجنس مع المنظومة الاقتصادية الرأسمالية وتوفيقها مع آلياتها، وصار هو ذاته تجارة وصناعة، بعد أن كانت غايته تحررا وحماية للحقوق.

ولأنه لا يمكن تتبع كل صور الآثار الاقتصادية للتحرر الجنسي في فرنسا، كونها تتغلغل في كل مناحي الحياة في ذلك البلد، فسنشير بعجالة لبعض الآثار الكبرى، الظاهرة للعيان، ونحصرها في الآتي:

1- انتشار علب الليل، حيث يوجد منها حاليا في فرنسا أكثر من 500 محل، يمارس فيها كل صور الأفعال غير الأخلاقية، ودون حدود أو قيود، فكل ما يمكن تخيله من أفعال فاحشة، تتنافى مع الفطرة الإنسانية، القيام بها فيها مجاز ومباح قانونا، وهذه العلب تجذب عددا متزايدا كل عام، وتلقى قبولا ورواجا كبيرين بمرور الزمن، ففي سنة 2006م لم يزرها سوى 2.6% من الفرنسيين، وهذا ارتفع إلى 07% من الفرنسيي سنة 214م، 11% منهم من الذكور، و03% من النساء، ووفق استطلاع أجرته صحيفة الباريسي (Le Parisian) في شهر أكتوبر قبل الماضي فإن 08% من الفرنسيين المتزوجين (ذكورا وإناثا) أقروا بإنشائهم علاقات غرامية مع متزوجين داخل تلك الملاهي، وإن وقفت عند المداعبة، وأن 05% من الفرنسيين (ذكورا وإناثا) أقروا بأنهم ما رسوا فيها الجنس مع متزوجين، رغم أنهم هم أنفسهم متزوجون[36].

والفحش والمجون لم يقف عند هذا الحد، فقد أقر 18% من الفرنسيين، و06% من الفرنسيات، البالغين، أنهم مارسوا الجنس بحضور آخرين، أي أنهم كانوا يمارسونه مع أكثر من شخص في الوقت نفسه[37].

2- وفي الأثناء ظهرت ممارسة أخرى أشد قبحا وفحشا، عرفت بأندية التبادل (clubs échangistes)، وهي محال في ظاهرها، وهكذا يُدّعى، حمامات بخارية أو محال للتدليك، ولكنها في حقيقتها هي أماكن لممارسة العهر والفجور دونما قيود، فهي محال خاصة مكرسة لممارسة الأنشطة الجنسية الجماعية بين البالغين بتراضيهم على ذلك، مع توفير أقصى قدر من

المتعة لهم فيها[38]، وهي تقوم على العلاقات العابرة، وشرطها ألا يدخلها المرء إلا مصحوبا برفيق من غير جنسه، أي إن دخلها ذكر وجب عليه اصطحاب أنثى، والعكس بالعكس، وأن يدفع مقابلا ماليا نظير ذلك، بأن يلزم مثلا بدفع ثمن كوب سائل يتناوله، شاي أو قهوة أو عصير، ثمنه على الأقل عشر أضعاف ثمنه في المحال العامة، وعندئذ يكون له ممارسة الجنس مع كل من هو في ذلك المحل إن رضي له بذلك، وليس له – في المقابل- أن يمنع غيره من ممارسة الفعل ذاته مع رفيقه أو رفيقته، والتي قد تكون زوجته أو عشيقته أو امرأة عابرة توافق معها على الدخول معا لذلك المحل، وعدد رواد هذه المحال في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2014م زارها 600 ألف، كان منهم 400 ألف بصحبة زوجاتهم، والآخرين اصطحبوا معهم عشيقاتهم[39]، وهذا الرقم هو ضعف ما تم تسجيله سنة 1992م[40]، وقد تركزت أندية التبادل في المدن الكبرى، وتضخم نشاط بعضها حتى صار روادها بالألاف، وامتدت أنشطتها حتى إلى القرى، ولم يعد يخل منها إقليم ولا بلدة، حيث تجاوز عددها حاليا 500 نادي[41].

3- كما انتشرت المواقع الإباحية الإلكترونية، وهي في الحقيقة مؤسسات تجارية، تقوم أعمالها على الربح، وروادها في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2014م زارها بصورة متكررة 13 مليون فرنسي شهريا، أشهرها موقع (NousLibertins)، والذي عرف زيادة في عدد زوراه بنسبة 14% سنويا في 2020 مقارنة بالعام الذي قبله[42]، ولعل الصنف الأقبح منها والأكثر فجورا وعهرا هو مواقع تستثمر للربح المادي، عبر بيع المرء عرضه وعرض زوجته، أشهرها موقع (J et M)[43]، وفيه يرتضي المرء تصويره، وهو يعاشر زوجته أو عشيقته، بمقابل مادي يدفعه لهذا الموقع بعد تعاقده معه على ذلك، ليتم نشر هذه المعاشرة على ذلك الموقع، ويكون الولوج إليها بمقابل، يجري اقتسامه بين الموقع والمتعاشرين.

4- لأن فرنسا هي المحل المفضل للعراة في العالم، بسبب ما بها من أماكن ترفيهية مخصصة للتعري وما بها من مباهج الحياة، فغنه من بين سبع قرى مخصصة للعراة، والتي تعد منتجعات سياحية، تتوزع على الإقليم الفرنسي، يسمح فيها بالتعري الكامل، والتجول في محالها وشوارعها، وارتياد شواطئها دونما ملابس[44]، وأكثر من 150 شاطئ يسمح فيها بالسباحة دون ملابس[45]، تعد مدينة كاب داج (Le Cap d'Agde) أكبر مدن العراة في فرنسا[46]، بل يمكن اعتبارها عاصمة الجنس في كل أوربا، فكل الأنشطة الاقتصادية والخدمات فيها مسخرة للممارسة الجنسية، من أندية ومحال للترفيه ومطاعم وشواطئ وحانات وسهرات وحمامات وخدمات اجتماعية وملاعب رياضية ومسابح وأماكن للتخييم وغير ذلك[47].

المطلب الرابع
آثار الحرية الجنسية على اللغة الفرنسية

لأن فرنسا -وطوال تاريخها- دولة استعمارية، سعت لنشر ثقافتها ولغتها في مستعمراتها، والتي ظلت على الولاء لها ثقافيا وربما سياسيا حتى بعد تحررها، ولكن هذه العلاقة الثقافية السياسية أخذت في العقود الأخيرة تفقد شيئا من قوتها وبريقها، وهذا يرجع لعوامل عدة، اختلف تأثيرها من حالة لأخرى، ومن زمن لآخر، بعضها يرجع لفرنسا، وبعضها يعود لمستعمراتها السابقة، وأكثرها يرجع للظروف الدولية والصراعات التي تدور في إطارها العلائق بين الدول، وما يعنينا هنا هو أثر الحرية الجنسية على مكانة فرنسا في العالم وتأثيرها

على لغتها، وهو –في الحقيقة- عامل ضعيف التأثير قياسا بغيره، وأثره لا يبدو إلا بصورة غير مباشرة، ولعل أبرز ملامح هذا التأثير ما يلي:

1- أن التغيير في نطاق الحرية الجنسية أحدث آثار على اللغة الفرنسية، فتبدلت مفاهيم بعض المصطلحات، وصار لها معاني لم تكن لها في أصلها اللغوي، أو أنها حصرت في معنى بعينه، أو أُسقطت على تعابير محددة، فصار لا تعنى في عرف التعامل إلا معناها المجازي، وإن ظلت محتفظة بمعانيها المعجمية، وهذه مرده إلى أن اللغة كائن حي، يساير استعماله عرف الناس، فتتبدل معاني الألفاظ فيها تبعا لتغير الظروف والقيم، وتتطور مفاهيمها لتساير ما جد منها في المجتمع، ومن هذه الكلمات مثلا ما يلي:

- كلمة Amour والتي تعني الحب، تلك العاطفة النبيلة، لم يعد لها من معنى سوى ممارسة الجنس، ولهذا ارتبطت بالفعل فَعَل، وصار قولهم: fait l'amour أي عاشر أو مارس الجنس.

- كلمة copain والتي تعني رفيق أو صديق، صار لها معنى آخر، وهو العشيق.

- كلمة cohabitation والتي تعني مساكنة، صارت تعني إقامة المرأة مع ذكر في عيشة مشتركة دون زواج.

- من كلمة nature والتي تعني الطبيعة، اشتقت كلمة naturiste، وهي في أصل معناها تعني طبيعي، أي شخص يعيش على الطبيعة، ولكنها صارت تعني متعري، وكأن التعري هو الأصل في الحياة البشرية، ومنها أيضا اشتق التعبير enfant natural أي طفل طبيعي، والمراد به الطفل غير الشرعي، الناتج عن غير زواج.

- partenaire وهذه الكلمة في أصلها اللغوي تعني شريك في عمل أو تجارة أو مشروع ما، ولكنها صارت تعني الشريك في المساكنة بغير زواج، ولهذا عندما تصف امرأة رجلا ما بأنه شريكها، فتقول عنه: mon partenaire فإنها لا تعني أنه شريكها في تجارة أو مشروع أو معل، وإنما من تعيش معه عيشة مشتركة دون زواج.

- femme mature أي امرأة ناضجة، femme d'âge mur، أي امرأة في سن النضوج، وهذا يعني في الأصل نضوجها من حيث السن، ولكنه صار يراد منه أنها امرأة متلهفة للممارسة الجنس، فالنضوج هنا أريد به التلهف لممارسة علاقة جنسية.

- mandat patriarchal وتعني الولاية الأبوية، أي السلطة التي للأب على أولاده القصر، وغايتها رعايتهم وإدارة شئونهم، ومرادها بهذا تحقيق مصالحهم، ولكنها صار يراد بها معنى التسلط، والذي مضمونه منع الأب أولاده ذكورا وإناثا من ممارسة حريتهم الجنسية.

- activités sexuelles وتعني حرفيا الأنشطة الجنسية، ولكنها صار يراد بها في التعامل اليومي تلك الممارسات التي يغلب عليها طابع التجارة بالجنس، من دعارة وبيع أدوات جنسية وتسهيل لممارسته.

- touriseme pédophile، وتعني حرفيا السياحة الجنسية للأطفال، وهي صنف مستحدث من السياحة، غايته الذهاب للأماكن التي يمكن فيها ممارسة الجنس بكل أريحية، وتقوم على تهيئة الأجواء لهذه الأفعال لممارسة الجنس مع الأطفال.

2- بالنظر للتغير السكاني في المجتمع الفرنسي، الذي حدث بسبب العزوف عن الزواج، فقد فتحت نافذة لتعويض هذا النقص عبر التوسع في فرنسة بعض الأجانب، من أهالي المستعمرات الفرنسية السابقة، والذين ظُن أن لهم قابلية للتشبع بالثقافة الفرنسية، وتفرنس جيلهم الثاني أكثر وأسرع من غيرهم، فتزايد عدد حاملي الجنسية الفرنسية من غير ذوي الأصول

الفرنسية، بسبب الهجرة والزواج بقصد التجنس بالجنسية الفرنسية، ولأسباب سياسية ومالية وغير ذلك، فإن عدد هؤلاء تزايد بمرور الوقت، وقد كانوا هم الأكثر إنجابا، ورغم الجهود الجبارة التي تبذلها المؤسسات الفرنسية لإدماجهم في المجتمع الفرنسي عبر تغذيتهم بثقافته، فإنهم وإن تأثروا بذلك، فصاروا يتحولون رويدا رويدا، وبالذات الجيل الثاني منهم وما تلاه، إلى فرنسيين لغة وثقافة وولاء، فإنهم أثّروا بلغتهم العامية غالبا في ذلك المجتمع، وهذا انعكس على اللغة الفرنسية، فدخلت فيها كثير المصطلحات والتعابير، جلبها بعض عرب شمال إفريقيا، من أهالي المستعمرات الفرنسية السابقة، لما استوطنوا فرنسا، ومنها مثلا:

-Elbin لبن، وإن كانت تنطق إلبَن، بكسر الألف، حسب لفظ المغاربة والجزائريين لها.

- Bezaf أو Besef وتنطق بِزّاف، وهي كلمة عامية، وتعني كثيرا جدا.

-Faire salamou alaykoum يفعل السلام عليكم، وتقال استهزاء بمن يكثر من السلام والترحيب أثناء المحادثة الهاتفية

-Harki حركي، وهو لفظ أطلق على عملاء فرنسا من الجزائريين، ممن قاتلوا معها إبان الحرب في الجزائر.

-Halal حلال، ويراد به الشيء المشروع تناوله من الأطعمة، وبالذات اللحوم.

-Kif Kif كِيف كِيف، بكسر الكاف، وهي كلمة عامية مغربية، تعني الشيء نفسه.

-Liblad البلاد، ويراد بها الموطن الأصلي للمهاجر -Tajine طاجين

-Alfa أي نبات الحلفاء. -Fellah فلاح

-Burnous برنوس، وهو معطف من الصوف -Talaq طلاق

– Jillaba جلابية -Hijab حجاب، وهو زي المرأة المسلمة

-Fakir فقير -Machoui مشوي

أما الألفاظ ذات الدلالة الشرعية، أو التي لها علاقة بالإسلام والمسلمين، فهي كلها تقريبا مستمدة من اللغة العربية، ولهذا فإنها تكتب بلفظها العربي وبأحرف لاتينية، ليس لعدم وجود مرادف لها في الفرنسية، وإنما لأنها إن نطقت هكذا أريد بها معنى إسلامي، ومن هذا مثلا لفظ Hajحج، فللحج مرادف في الفرنسية، وهو pèlerinage، ولكنه لا يراد به الركن الخامس للإسلام، وإنما الحج بمعناه عند النصارى، وهذه الكلمات يتزايد عددها واستعمالها بمرور الوقت بين الناس، حتى بين غير المسلمين، ومما دخل اللغة الفرنسية من كلمات عربية بأحرف لاتينية، ما يلي:

-Salafi سلَفي، وإن أريد به معنى الشخص المتزمت، لا معناها في اللغة العربية والاصطلاح

-Hadith حديث، ولا يراد به أي حديث، بل فقط الحديث النبوي الشريف

-Djihadiste جهادي -Cafard كافر

- Fatwa فتوى -Ramadan رمضان

-Baraka برَكة -Cadi قاضي

-Allah الله[48] -Zakat زكاة

-Salat صلاة -Muezzin مؤذن

-Minbar منبر - Quran قرآن

-Califa خليفة -Hégire هجري

- Haram حرام -Qibla قبلة

3- تبعا لتناقص عدد السكان، الناجم عن تدني الرغبة في الإنجاب، فقد تزايد عدد المهاجرين في فرنسا، وبالتالي تعاظم دورهم في الحياة بمختلف وجوهها في تلك الدولة، بما يجلبونه معهم من ثقافة ولغة وعادات وصنوف أطعمة وسلوكيات، ورغم كل الدعوات التي تشهدها الساحة الفرنسية بتقليص عددهم، والحد من الهجرة إلى ذلك البلد، فإن دورهم يتزايد بمرور الزمن، حتى أن بعضهم وصل إلى مراتب عليا في إدارة تلك الدولة، يضاف لهذا أن دورهم يتعاظم بارتفاع معدل الإنجاب لديهم أكثر من ذوي الأصول الفرنسية، وسبب هذا هو تمسكهم بمؤسسة الزواج، وعدم انسياق كثير منهم، لأسباب عديدة، أهمها الوازع الديني، وراء دعوات الحرية الجنسية، كما هو الحال عند ذوي الأصول الفرنسية، وهذا كله أثر على الهوية الفرنسية ولغتها على وجه الخصوص.

4- بالنظر لظهور صور من الممارسات الجنسية، لم تكن معهودة من قبل، أو كانت قليلة الانتشار، فقد اشتقت لها مصطلحات تعبر عنها، ومنها:

-le voyeurisme وتعني التلصص والسعي للتطلع على ما يخفيه المرء، ولكنها صارت تعني التجسس على الشخص دون علمه في سلوكيات تتعلق بالجسد، كالجماع والاغتسال والتغوط والتبول، ثم حصرت في معنى مشاهدة الشخص وهو يمارس الجنس مع زوجته أو مع غيرها.

- l'exhibitionnisme وتطلق في اصلها على كل انحراف جنسي، ثم صارت تحمل معنى إظهار المرء مشاعره وتصرفاته الحميمية أمام الآخرين بطريقة غير محتشمة، وانتهت بأن صارت تعني ممارسة الجنس أمام آخرين.

- le côte-à-côtisme وهو تعبير مركب من كلمتين، لا علاقة لهما بالممارسة الجنسية، أولهما يعني معا، وثانيهما يعني دفع مساهمة مالية في منظمة أو جمعية، ولكنه صار يعني الممارسة الجماعية للجنس، وتحديدا ممارسة أزواج كُثر، زوجين وزوجتين غالبا، الجنس جنبا إلى جنب.

- le triolisme أي ممارسة الجنس من قبل ثلاثة أشخاص معا في الوقت نفسه.

- le candaulisme وذلك بأن يستمتع المرء بمشاهدة شريكه في الحياة يمارس أفعالا جنسية، مع نفسه أو مع غيره، دون أن يشاركه فيها.

- la domination/soumission au sadomasochisme وتعني الخضوع لسيطرة الشريك في الممارسة الجنسية، لدرجة تصل إلى السادية.

-le travestissement وهو في أصله يعني تحويل أو تغيير طبيعة الشيء وتمويه حقيقته، ثم صار يعني ارتداء الممثل المسرحي ملابس لغير جنسه بقصد السخرية، وانتهى بأن حمل معنى ارتداء الشخص ملابس لغير جنسه، بل والقيام بتصرفات لا يفعله إلا من هو على غير جنسه[49].

الخاتمة

في هذه الرحلة البحثية جرى استعراض شيء من الآثار التي ترتبت في المجتمع الفرنسي بعد قبوله لتحرير كل العلاقات الجنسية، بل سعيه الحثيث نحو ذلك، ونزع كل قيد ديني أو اجتماعي عنها، وذلك وفق دراسات أجريت من قبل السلطات ومراكز الأبحاث في ذلك البلد، وقد بان منها –وبكل وضوح- أن الانسياق وراء الشهوات لم يجلب للفرنسيين إلا دمارا طال كل

نواحي حياتهم، فظهرت آثار ذلك التحرر على الأسرة، فصارت جحيما بعد أن كان مسكنا وسكينة، بل طال المجتمع بأسره، وكانت له آثاره على الاقتصاد ومعدل الجريمة وأصنافها، بل إنه أثر حتى على الهوية الفرنسية، وكان له وقعه على لغتها.

ودون التصريح بهذا لاشك أن القارئ ازداد قناعة بأن التحرر الجنسي لم يجلب إلا كل سوء وفحش وفساد وضنك لذلك المجتمع، فأحال الحياة فيه –وإن بدت ظاهريا غير ذلك- إلى معيشة حيوانية بهيمية، انهارت فيها القيم، وغاب عنها طعم العيش السعيد، ولأن العاقل من اتعظ بغيره، فلا شك أن الواجب يقتضي حمد الله أن منعنا بدينه وبرحمته من هذه الكوارث، فهدانا للإسلام، وجعلنا من أمة خير الأنام، وخصنا بشريعة غايتها الطهر والعفاف وسمو الأخلاق.

الهوامش والمراجع

[1]- حيث ألغيت بالقانون رقم 617 لسنة 1975م الصادر في 11 يونيو 1975م نصوص قانون العقوبات المجرمة للزنا، وإن كان يجدر التنويه هنا إلى اختلاف مفهوم الزنا في تلك النصوص الملغاة عنه في الشريعة الإسلامية والتشريع العقابي الليبي الساري، بما في ذلك قانون إقامة حد الزنا، إذ كان للزنا في التشريع العقابي الفرنسي آنذاك مفهوما يجعله يقارب معنى الخيانة الزوجية، وهو بهذا يشكل صورة خاصة من الزنا، لا يكفي لقيامها توافر علاقة جنسية بين رجل وامرأة غير متزوجين، بل إنه طبقا لنص المادة 337 عقوبات فرنسي الملغاة يلزم لقيام الزنا أن يكون أحد طرفي الجريمة متزوجا، ولا توقع العقوبة على الزاني وشريكه فيه إلا بناء على شكوى الزوج أو الزوجة حسب الحال، ويشترط بالإضافة لهذا بالنسبة للزوج أن يرتكب جريمته في منزل الزوجية أو أن يتخذ له عشيقة جهارا، وهذه النصوص تسربت عبر نصوص المواد من 273 إلى 277 من قانون العقوبات المصري إلى قانونا العقابي، وصارت تحمل المواد أرقام من 399 إلى 402، ولكنها ألغيت بموجب المادة الثامنة من القانون رقم 70 لسنة 1973م بشأن إقامة حد الزنا.

[2]- يمكن متابعة إرهاصات هذه المطالبات وما تلاها من حوادث، تمثلت في الدعوة لإباحة هذه العلاقات بكل صورها وتبرير ذلك، والسخرية من كل دعوى معارضة لها دينية كانت أو صحية أو اجتماعية لها، بل وتسفيهها، مفصلة عند:

Constantin Hadijannakis: Les tendances contemporaines concernant la répression du délit d'adultère (étude de droit français et de droit comparé) Thessalonique, 1969, p.26 etc.

[3] -https://www.minilex.fr/a/en-quoi-consiste-la-libert%C3%A9-sexuelle -12 تاريخ الدخول: 2024/03/21م، س: د: 35.

[4]- Ibid.

[5]-Ibid

[6]- وعلى هذا فلما أجاز القانون التحول الجنسي حُقّ لكل فرد –دونما إبداء أسباب أو إثبات الحاجة إلى ذلك طبيا- أن يغير جنسه كيفما أرد وكلما شاء، وعلى الدولة بتشريعاتها ومؤسساتها الاعتراف له بالهوية الجنسية الجديدة، وتقرير حقه في الزواج من شخص من الجنس الآخر، وما ينتج عن ذلك من آثار على هذه الزوجية من نفقة وحق في المعاشرة الجنسية والعيش المشترك وغير ذلك، وأيضا تغيير شهادة أحواله المدنية، ومنحه الحقوق المترتبة على جنسه الجديد، بل وعليها حمايته من كل صور التمييز والإهانة القائمة على أساس جنسه السابق.

[7] -Emmanuel Dreyer: Droit pénal spécial, Cours magistral, Ellipses, 2016, Paris, p 133.

[8]- ظهرت هذه الدعوة أولا في السويد في بداية الستينيات، ثم عمت كل أوربا والعالم الغربي، وقد ظهر اصطلاح الثورة الجنسية أولا على يد الكاتب الأمريكي النمساوي الأصل فيلهلم رايخ (Wilhelm Reich) المتوفي سنة 1957م، بناء على قراءته لأفكار ماركس وهيجل وفرويد، وأراد منه تقرير أن السلوك الجنسي لا ينبغي أن تعوقه القيود الاجتماعية، وأنه ينبغي تهيئة البيئة القانونية والسياسية والصحية والاجتماعية لتحقيق أكبر قدر من التحرر الجنسي، لأن تغير الظروف أوجب السعي لتوسعة نطاق الحرية الجنسية لأقصى مدى، ويضرب (رايخ) لهذا مثلا بالتقدم العلمي في المجال الطبي، ففي الأزمنة الغابرة كانت الأمراض تودي بحياة كثير من الأطفال، مما اضطر الأسرة -للحفاظ على استمرارها- إلى إنجاب الكثير منهم، فيتبقى بعضهم إن أخذ الموت أكثرهم، أما الآن فيكفيها إنجاب طفل أو اثنين لاستمرار الحياة في المجتمع، وهذا الطفل يمكن "إنتاجه" عبر أي معاشرة جنسية، مما تفقد معه الحياة الزوجية مبرر وجودها، ويتقدم عليها الاستمتاع الجنسي مع الرفيق، فبعد أن لم تكن المتعة هي الهدف الأساسي للحياة الجنسية صارت هي غايته الأوحد، مما انعكس على مجمل مفهوم الخلاق والقيم الدينية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، فأوجب إباحة ما كان ممنوعا أو مجرما.

Marie Bernier et Anne-Frédérique Dolbec, Enjeux féminins: la libération sexuelle d'hier à aujourd'hui", dans Châtelaine, magazine féminin canadien de langue anglaise, le 27 octobre 2020. Anne-Françoise Hivert: Libération "Suède: La nouvelle guerre des sexes", le 14 février 2011

[9]- https://www.lelivrescolaire.fr/page/6855431 .40:د – 21 :س ،2024/03/21م :تاريخ الدخول

[10]-Entretien avec Katharina Berndt Rasmussen, La liberté sexuelle est-elle vraiment menacée? , LeMonde.fr, 29 janvier 2018.

[11] -https://fr.statista.com/statistiques/472599/nombre-mariages-france/ :د- 10 :س ،2024/03/20م :تاريخ الدخول .21

[12] -https://www.insee.fr/fr/statistiques/3303338?sommaire=3353488 33 :د- 18 :س ،2024/03/18م :تاريخ الدخول

[13]-https://www.alaraby.co.uk/investigations/منحة-الزواج-في-ليبيا-ازدياد-حالات-الطلاق-وعقود-قران-للقاصرات

تاريخ الدخول: 2024/03/12م، س: 10-د:16.

[14]- فلو أخذنا عدد عقود الزواج الذي نشره المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية عن سنة 2015م، لتبين أن عددها 236316، منها 33800 عقد أبرمت بين شخص يحمل الجنسية الفرنسية وآخر لا يحملها، يطمح للحصول عليها، وأن قرابة عشرة آلاف عقد، وإن أبرمت في فرنسا، فإنها بين غير فرنسيين، وعلى هذا فالرقم الحقيقي لعدد عقود الزواج في فرنسا في تلك السنة لم يتجاوز 190000 عقد.

تاريخ الدخول: 2024/03/17م، س: 09- د: 12. https://www.insee.fr/fr/statistiques/3303338?sommaire=3353488

[15]-https://www.insee.fr/fr/statistiques/4277624?sommaire=4318291 تاريخ الدخول: 2024/03/17م، س: 09- د: 44.

[16] -https://www.insee.fr/fr/statistiques/3303338?sommaire=3353488 تاريخ الدخول: 2024/03/17م، س: 09- د: 32.

[17]-https://www.lefigaro.fr/actualite-france/mariage-age-enfants-etudes-radiographie-du-couple-en-france-20230215 .19 :د – 11 :س ،2024/03/17م :تاريخ الدخول

[18]-https://www.lefigaro.fr/actualite-france/mariage-age-enfants-etudes-radiographie-du-couple-en-france-20230215 .56 :د- 11 :س ،2024/03/17م :تاريخ الدخول

[19] -https://www.retraiteplus.fr/blog/apa-et-aides-financieres-maison-de-retraite/541-quelques-chiffres-cles-a-connaitre-sur-les-mais تاريخ الدخول: 20 /2024/03م، س: 17- د: 39.

[20]- https://www.insee.fr/fr/statistiques/2381380 تاريخ الدخول:20 /2024/03م، س:22 - د: 16.

ويجدر هنا أن نلاحظ أمرا مهما، لا تعكسه بوضوح هذه الأرقام، وهو أن معدل المواليد مرتفع عند ذوي الأصول غير الفرنسية في الزواج المختلط، أي الذي أحد طرفيه أو كليهما غير فرنسي، عنه في الزواج بين أبوين فرنسيين، ففي سنة 2000م كان 85% من المواليد من أبوين فرنسيين، وصارت هذه النسبة 76% سنة 2018م، فإن كان أحد الأبوين أجنبيا، فقد كانت النسبة 9% سنة 2000م، وارتفعت إلى 15% سنة 2018م، أما لو كان الأبوان كلاهما غير فرنسيين فقد كانت النسبة 6.5% سنة 2000م، وارتفعت إلى 10% سنة 2018م.

https://www.insee.fr/fr/statistiques/4277635?sommaire=4318291 تاريخ الدخول: 2024/03/20م، س: 19- د: 08.

[21]- Lawrence W. Sherman: Les fondamentaux de la sécurité, la police face à la violence domestique. In Violences en famille, conflits privés, pudeurs publiques, les cahiers de la intérieure, l, institut des Hautes études de la sécurité intérieure. Paris. 1997, p.190.

[22]- Voir le tableau cité par Eric Plaisant, la police dans les différends familiaux, in Violences en famille, conflits privés, pudeurs publiques, les cahiers de la intérieure, l, institut des Hautes études de la sécurité intérieure. Paris. 1997, p.116.

[23]- ففي تقرير نشره وزير الصحة الفرنسي سنة 2011م تضمن خلاصة دراسة أجراها معهد الطب الشرعي في باريس، تبين أن 31% من النساء الضحايا قتلن على يد أزواجهن، وأن 20% منهن قتلن على يد شركائهن في المعاشرة الجنسية المستمرة، وقبل هذا التقرير لم تكن النسبة تتجاوز 25% في جرائم القتل، ارتكبها أزواج ضد زوجاتهم، و3% من جرائم القتل ارتكبتها نساء ضد أزواجهن.

Les violences faites aux femmes en France, Une affaire d'état, p29.

[24]- André Bonnefoy: La répression des crimes et délits commis contre les enfants, Revue de science criminelle et de la droit pénal comparé, 1951, p. 601.

[25]- فمثلا في الولايات المتحدة استفحل العنف داخل الأسرة حتى صار يشكل أزمة على المستوى الوطني، ففي دارسة حديثة تبين أن أغلب ضحايا العنف هم من النساء والأطفال وكبار السن، وأن أكثر هذه الجرائم ارتكبها الأزواج والآباء، وهذا المعدل يزداد ارتفاعا إذا ما لاحظنا أن كثيرا من الضحايا لا يتقدمون بشكاويهم ضد الجناة، خوفا من الانتقام أو استمرار العنف، أو بسبب العلاقة التي تربطهم بالمجرمين، بل إن 60% من النساء الأمريكيات وقعن ضحايا للعنف العائلي، وهذا يعني أن 13 مليون علاقة أسرية مُست بهذا الصنف من الجرائم، وهذا يمثل 40% من الجرائم التي وقعت ضد الأشخاص في كل أمريكا، وقد كان 13% من مرتكبي القتل العمد هم من داخل الأسرة، و29% منهم هم من أقارب القتيل، وهذا ما أظهرته إحصائية أصدرت سنة 2001م، وبحسب منظمة المحامين الأمريكيين فإن أربعة ملايين امرأة يقعن ضحايا لعنف مرتبط بالجنس في كل سنة داخل أمريكا.

عبد العظيم وزير: جرائم العنف العائلي، ندوة حول العنف العائلي نظمتها كلية الحقوق بجامعة المنصورة سنة 1992م، ص1.

Sharman, p.194. Alain Bauer et Emile Pérez, le crime aux Etats- unis, presses universitaires de France, Paris, p.65.

ولا ينبغي مع هذا أن يذهب بنا الظن إلى أن هذا منحصر في العالم الغربي، بل إنه طال حتى الدول العربية والإسلامية التي تساهلت في توسعة نطاق الحرية الجنسية فيها، ففي دراسة حديثة صدرت عن المعهد المغربي للسكان فإن 73% من النساء اللاتي وقعن ضحايا للعنف، وقع ذلك عليهن بسبب أفعال ارتبطت بالجنس، ومن قبل أحد أقاربهن، وأن بقية التعديات وقعت من أشخاص على علاقة ما بهن، وأنه لم يكن للغرباء عن أولئك النسوة الضحايا من دور إلا في 1.2% فقط من الجرائم من هذا الصنف، وأكدت هذه الدراسة أن سبعة من كل عشر أزواج أقروا بأنهم ارتكبوا حادثة عنف واحدة على الأقل ضد زوجاتهم، وأن الحادثة ارتبطت بممارسة جنسية، وأن العنف المرتبط بالجنس داخل الأسرة تركز على النساء ما بين 16-30 سنة، في حين أن النساء البالغات أكثر من ستين سنة ارتبط العنف الواقع عليهن بأمور اقتصادية. مجلة سيدتي "مجلة الأسرة العربية"، العدد رقم 1193، الصادر في 17-23 يناير 2003م، ص26.

[26] - Alain Bauer et Emile Pérez, p. 46-47

[27]- Les violences faites aux femmes en France "une affaire d'état" un rapport publié par Amnesty international, Paris, 2006, p28.

[28] -Daniel Welzer- lang, les homes violents, Lierre et Coudrier, Paris, 1991, p.8.

[29]- الجريدة الرسمية الفرنسية، العدد الصادر في 5 أبريل 2006.

[30] -La Montagne, le 12 juillet 2006, p15.

[31]- حيث أثبتت دراسة أجريت سنة 2014م أن التعديات الجنسية تزداد كثرة كلما ازدادت علاقة الجاني بالضحية قربا، فبحسب هذه الدراسة ثلث حالات الزنا بالمحارم ارتكبت من أكثر من شخص، كان الفاعل الأصلي فيها أحد ذوي قربى الضحية، وفي 65% منها كان شريكه أيضا أحد أفراد أسرة المجني عليه، وأن 31% ممن شاركوا في ارتكاب زنا بمحارمهم كانوا إخوة أو أخوات أشقاء للمجني عليه أو ابن عم له، وقد سهلوا ارتكاب الجرم للجاني تفاديا لوقوعهم هم أنفسهم ضحية له، وأن نصف أفراد الأسرة كانوا على علم بوقوع حالات الزنا بالمحارم داخل أسرهم، ومع هذا لم يفعلوا شيئا لإنقاذهم، وغالبا ما كان هؤلاء هم أم الضحية أو أخته.

Isabelle Aubry et Gérard Lopez: l'inceste 36 questions- réponses incontournables, Dunod, 2017, Malakoff, p12.

[32] -https://aivi.fr/doc/Dossier_de_presse_Face_a_l'inceste_2020.pdf .31 د: 15- س: 2024/03/ 18 تاريخ الدخول:

[33] -Ibid

[34] -https://journal24.ma/أرقامصادمة-عن-زنا-المحارم-في-فرنسا / 14. د: 18- س: 2024/03/ 18 تاريخ الدخول:

[35]- فلأن الجسد مملوك للفرد ذاته، فله أن يتصرف فيه كما يشاء، دونما مؤاخذة على كل ما يفعله به من القانون، فهذا هو المفهوم الذي قامت عليه الفلسفة القانونية الفرنسية، وقد تطور هذا الفهم من حيث نطاق تطبيقه، لدرجة إباحة ليس الممارسة الجنسية بل التفريط في الحق في الحياة، تحت مسمى القتل الرحيم (euthanasia)، فالمرء حر في إنهاء حياته متى شاء، بل إن هذا مرغب فيه إن مرض المرء وطالت مدة مرضه، واشتدت آلامه، وصار علاجه مكلفا ماديا للدولة أو لذويه، أو صارت العناية به مرهقة لمن يجب عليهم إعالته، وبغض النظر عن الجدل الأخلاقي حول قبوله في فرنسا، والخلاف في إباحته قانونا، فإن هذا الفعل ممارس واقعا، وهو ما يجري الحديث عنه بصورة يوميه في وسائل الإعلام، باعتبار مجرد حادث طبي يقوم عبره الطبيب بوضع نهاية لحياة شخص بناء على طلبه، وقد تطور هذا القتل الرحيم، فصارت هناك شركات سياحية، تنشر إعلانات عن أنشطتها عبر وسائل الإعلام، تعمل من خلالها على تلبية رغبات زبائنه، فتكون رعايتها لهم قبيل موتهم بحسب ما يدفعون لها، فيستمتعون بحياة مرفهة طوال أسبوع غالبا، ليحقنوا بعده، وتنهى حياتهم.

[36]-https://www.femina.fr/article/voici-le-departement-le-plus-libertin-de-france-et-paris-arrive-avant-dernier-du-classem .13 د: 11- س: 2024/03/ 18 تاريخ الدخول:

[37]- https://www.ladepeche.fr/article/2014/10/02/1963920-les-francais-ne-sont-pas-les-europeens-les-plus-libertins.html تاريخ الدخول: 18 /2024/03م، س:12- د: 27.

[38]- وهذه أماكن مرخصة من الدولة، ومحمية من أجهزتها، ولو أضفنا إلى ما يقع فيها العلاقات العابرة التي تتم في دورات المياه العامة ومواقف السيارات والغابات والحدائق والدور الخاصة التي يستغلها أصحابها، سعيا وراء الكسب المادي، لتوفير مناخ آمن لمن يرغب في هذه الممارسات، وكذلك الفنادق والمنتجعات السياحية التي يغض أصحابها طرفهم عما يقع فيها من الزبائن، لظهر لنا أن الأرقام السابقة لم تكشف إلا عن جانب من الواقع.

[39] -https://www.neonmag.fr/sexe/sexe-quel-departement-francais-est-le-plus-adepte-des-sites-libertins-une-etude-donne تاريخ الدخول: 18 /2024/03م، س:16- د: 38.

[40]- https://www.mediacritik.com/echangisme-france-pratique-repandue / - تاريخ الدخول: 2024/03/18م، س:22 - د: 20.

[41] -https://www.neonmag.fr/sexe/sexe-quel-departement-francais-est-le-plus-adepte-des-sites-libertins-une-etude-donne تاريخ الدخول: 18 /2024/03م، س:16- د: 38.

[42] https://www.francecoquine.com/les-clubs-echangistes/ تاريخ الدخول: 18 /2024/03م، س:22-د:54.

[43]- استحيت أن أنشر اسم هذا الموقع، وأشرت إليه بحروف، كي لا ألوث به صفحات هذا البحث، وكي لا أجري دعاية مجانية له، قد يعن معها للبعض ممن يطلع على هذا البحث -بدافع الفضول- الولوج إليه.

[44] -https://www.tourisme-leucate.com/decouvrir/leucate-en-mediterranee/leucate-5-entites/les-villages-naturistes/ تاريخ الدخول:2024/03/20م، س:16- د: 20

[45] -https://www.cityzeum.com/ar/top-10-des-plus-belles-plages-naturistes-de-france

تاريخ الدخول:2024/03/20م، س:16- د:37

[46]- وهي مدينة تقع على ساحل المتوسط، شرع في بنائها سنة 1970م، لتكون ميناءً ومركز اقتصاديا وتجاريا وسياحيا، وانتهي بها الأمر بتخصيص جانب منها منذ سنة 1975م، صار يتسع رويدا رويدا على حساب بقية المدينة، كمنتجع للعراة، ولا يظن ظان أن الأمور منفلتة هناك، فحتى الفحش والفساد منظم قانونا، فلممارسة التعري يجب الالتزام بجملة من الضوابط، صيغت في ميثاق "شرف" لقرية العراة، وذلك سنة 2004م، بعد أن اشتكى البعض من فحش ما يصدر عن البعض من تصرفات، هذا الميثاق جرى تعديله وتطويره من قبل الكيانات المحلية التي تسير هذا المرفق، وهي اتحاد الملاك العراة في كاب داج، واتحاد محترفي السياحة العراة، وبلدية المدينة، وعدد من النوادي الترفيهية ومسيري الرياضات البحرية، وهذا كله تحت إشراف الاتحاد الفرنسي للعراة.

.(La Fédération française de naturisme)

Voir: musée de l'Éphèbe, Cap d'Agde, 2015.

-exposition 2016 *L'urbanisme de* Cap d'Agde, Maison du Tourisme, Agde

-Nouvelle charte 2011 du Village naturiste du Cap d'Agde, août 2011

[47] -https://www.cityzeum.com/ar/top-10-des-plus-belles-plages-naturistes-de-france

تاريخ الدخول:2024/03/20م، س:16- د:37

[48]- ومع هذا يجب التنبه إلى أن كلمة (Allah) الله عند الفرنسيين لا تفيد معناها بالعربية، أي الرب الواحد الأحد، وإنما يراد بها إله العرب، وهذا راجع لاختلاف الديانة، فلا رب عند المسلمين إلا الله جل جلاله، أما عند الفرنسيين، فبتأثير الديانة النصرانية المحرفة، فالله هو ثالث ثلاثة، ولهذا فهو عندهم (Dieu) ومؤنثه (Déesse)، كما في إلهة الحرب مثلا عند الرومان (Déesse de la guerre) ويجمع على (Dieux) أي آلهة، وعلى هذا فالمسيح عليه السلام هو عندهم Le Fils de Dieu، أي ابن الله، وليس Le Fils d,Allah.

[49]- وهذه الاصطلاحات، وإن لم تظهر مع التحرر الجنسي، فإن استعمالها انتشر، وتوافق كثرةً مع استفحال الممارسات الشاذة، فقد كشفت دراسة أجريت على 95 شخص (62 ذكر و33 أنثى) ممن ترددوا على محال الدعارة، أقر نصفهم تقريبا أنهم ترددوا عليها مع شريكهم المعتاد بكثرة، وأن 13% منهم ترددوا عليها في أحيان كثيرة، و24% منهم أحيانا، ولم يزرها فقط 15% ممن استطلعت آراءهم، واعترف 86% ممن شملهم الاستطلاع أنهم مارسوا الجنس في جماعة ثلاثية، ومارس 56% منهم التلصص على غيرهم عندما كانوا يمارسون الجنس، وأن 42% منهم كان يستمتع عندما يرى شريكه يقوم بأفعال جنسية ولا يشاركه فيها، وأن 39% قد مارسوا الجنس أمام آخرين، وأن 31% مارسوا الجنس مع زوجاتهم أو شريكاتهم بجانب آخرين، يفعلون الأمر نفسه، أما السادية فقد استمتع بها أثناء الممارسة الجنسية 19%.

تاريخ الدخول: 2024/03/21م، س: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S115813601500119X

16- د: 21.